▫ الفصل الثانى عشر ▫

التنمية والتحديث السياسى

أردت أن أجعل خاتمة هذا الكتاب مناقشة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحديث السياسى، فعلم الاجتماع السياسى يتضمن فكرًا حساسًا للفروقات النوعية بين المجتمعات النامية والمتقدمة، يرتكز فى حركته على التكوين التاريخى لظواهر النمو والتحديث وتطورها، حتى يتسنى لنا إدراك العلاقات القائمة بين تلك المجتمعات، فالتحليل المعاصر للنمو والتحديث قد تخطى فى اعتقادى المستوى الوصفى لمفاهيم التحديث والنمو، ليصل إلى تفسيرها بمفاهيم الاستغلال ونهب الثروات وسرقة الهوية والعولمة إلى جانب التبعية.

فالمقصود بمصطلحى التنمية أو التحديث مجموعة من العمليات والمتغيرات الاقتصادية، على سبيل المثال: استخدام التقنية فى الزراعة وتحقيق قدر عال من الرفاهية لأبناء المجتمع، إلى جانب زيادة الدخل القومى والفردى، والمتغيرات السياسية، مثل: نمو الروح الديمقراطية، وزيادة المشاركة الشعبية، وتوسيع دائرة صنع القرار ليشمل القاعدة الجماهيرية العريضة، والمتغيرات الاجتماعية المتمثلة فى نمو حركة التعليم، وارتفاع مستوى الخدمات الصحية بما يدعم حركة النمو الاقتصادى والسياسى للمجتمع، على أنه يمكن القول: بأن التنمية أو التحديث تعنى المحاولات الجادة والمستمرة التى يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية بما يتوافق مع الإمكانات المتاحة وفق نسق القيم السائد فى المجتمع.

ماتجدر الملاحظة إليه هنا أن الكثير من الباحثين يستخدمون مصطلحى التنمية والتحديث بمعنى واحد، الأمر الذى حتم علينا أن نوضح الفروق والتمايز بين هذين المصطلحين.

أولاً: التحديث:

ارتبط مفهوم التحديث بالتنمية الاقتصادية نظراً لأهمية الجانب الاقتصادى فى إحداث التغيير الاجتماعى. وظهرت تفسيرات سياسية للتحديث تركز على الطرق والوسائل التى تزيد فيها المجتمعات من قدراتها على قبول التحديث والتكيف، مع التغير من أجل إرساء ووضع سياسة عامة للمجتمع مهتمة بالنسق السياسى عموماً. وقد عرّف التحديث بالعديد من التعريفات، منها: أنه يعنى الأخذ بالأسباب التى تؤدى إلى إحداث تغير فى المجتمع من الحالة التى كان عليها إلى حالة أفضل، وذلك عن طريق الوسائل الحديثة، أى أن التحديث عملية تغير تستند إلى عمليات مخططة ذات منهج مختار تمتاز عملياته بالمراقبة.

كذلك نجد أن التحديث يشير إلى مجمل الظواهر التى هى من الأهمية، بحيث تؤدى إلى التكامل الاجتماعى، وإلى تحقيق التنمية فى مجملها فى هذا المجتمع، أو ذلك إلى جانب النمو المستمر فى تحسين مستوى الإنتاج وإنتاجية الأفراد معتمدة فى ذلك على العلم والتقنية[1].

تجدر الإشارة هنا إلى علاقة التحديث بمفهوم الصياغة الغربية، والذى يعنى هنا إحلال النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الغربية محل النظم القائمة فى المجتمعات التقليدية. فالتحديث بهذا المعنى يعنى إرساء نظام السوق الرأسمالى الحر فى الجانب الاقتصادى والحزبية فى النظام السياسى. إلا أننا نرى أن هذا التعريف يحمل نوعًا من التحيز للغرب، ولم يراع تراكمية الثقافة، وخصوصيات تلك المجتمعات التقليدية.

فالتحديث على أية حال يشير بالدرجة الأولى إلى محاولة القضاء على مختلف جوانب التخلف الاجتماعى والاقتصادى والتقنى والسياسى من خلال استخدام إنتاج العلم والتقنية. فهو يعنى فى مفهومه العام تطبيق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد فى الأنساق الاجتماعية من أجل تحقيق التقدم فى المجتمع، وإزالة كل العوائق التى تحول دون تقدمه سواء أكانت هذه العوائق اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية.

1- نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، دار النهضة، بيروت، 1981 ، ص 45.

خصائص التحديث:

يتصف التحديث بمجموعة من السمات ذات العلاقة والدلالة الخاصة، والتى منها:

أولاً: الحركية: التى تعنى سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات فى المجتمع الواحد إلى جانب السرعة فى التغير دونما حواجز تذكر. فالحركية هذه تعدّ إحدى السمات المميزة للمجتمعات الحديثة، وهى تحدث تغيراً واضحاً فى البناء الاجتماعى والوظيفى السائد فى المجتمع.

ثانيًا: التباين: وهو يعنى الاختلاف فى الوظائف الناتجة عن التخصص وتقسيم العمل، فالاختلاف هذا مرتبط ارتباطاً شديدًا بمؤهلات الأفراد التى تمكنهم من مواجهة المتطلبات وممارسة الأدوار التى تفرضها طبيعة العمل المتغيرة.

فالتحديث يرتبط بالتباين فى أداء الأدوار فى المجتمعات الحديثة، إلا أن هذا لايعنى أن المجتمعات التقليدية لا يوجد فيها هذا التمايز، بل على العكس نجده فى هذه المجتمعات مرتبط بالانتماءات العائلية والمكانة الاجتماعية للأفراد. فهو يعنى - أى التباين - تفكك الوحدات القديمة، وتفتيت وظائفها، ثم إعادة تشكيلها من جديد عن طريق خلق وحدات وارتباطات بينها من أجل اجتياز هوة التفكك، فالمجتمعات الحديثة تسعى إلى العمل على تماسك أنظمتها المتعددة[1].

ثالثًا: العقلانية: التى تعنى الاختيار الأمثل للوسائل الموصلة إلى الغايات المقررة وتناولها «ماكس فيبر» باعتبارها الفعل العقلى، وهو ذلك الفعل الذى تختار فيه الوسائل اختياراً صحيحاً متفقاً مع مستويات القيمة الواعية.

أما بالنسبة لمعيار التحديث فنجد أن العقلانية تتطابق مع المعرفة العلمية، فهى التطبيق الأمثل لتلك المعرفة عن طريق تحكيم العقل فى التطبيق، والتأكيد على المعرفة الوضعية فى الحكم على الظواهر الاجتماعية.

رابعًا: التصنيع: يعدّ التصنيع إحدى أهم المناهج والعمليات السياسية التى تتبنى الصناعة كوسيلة فاعلة للتنمية. ويشتمل ذلك على التحول من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى إلى جانب تحديث الزراعة وبناء مؤسسات صناعية تعتمد عليها

1- محمد الدقس، التغير الاجتماعى، دار مجدلاوى، عمان، 1987، ص 185.

التنمية.. فالتصنيع يؤدى إلى إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية مختلفة. هذه باختصار أهم السمات المميزة للمجتمعات الحديثة، والتى تميزها عن غيرها من المجتمعات التقليدية، أو التى هى فى طور النمو.

النظريات التحديثية:

ترتكز النظريات الخاصة بالتحديث على مفاهيم وردت فى النظريات التطورية الكلاسيكية، مثل: مفهوم التطور عند «سبنسر»، والتخصص وتقسيم العلم عند «دور كايم». ومن أهم النظريات الخاصة بالتحديث هى نظريات «سملر»، و«ليفى»، و«مور» و«رستو». والتى ترى بوجه عام أن التحديث هو عبارة عن عملية نقل لنماذج المجتمعات الغربية إلى المجتمعات النامية، بما تعنيه من نقل للتقنية والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والذى يصاحبه فى الغالب طمس وتجاهل للاختلافات الأيديولوجية والتجاهل التام لاختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حتى يتسنى لها تكريس مفهوم التبعية.

كما أن النظريات التحديثية توصف بالتغيرات القصيرة المدى إلى جانب ارتباطها بالتحليل الإمبريقى والدراسة المقارنة للمجتمعات المعاصرة، وهى بذلك لاترقى إلى مصاف النظريات الكبرى التى لها صفة العمومية.

الملاحظ أن كل النظريات المتعلقة بالتحديث تتخذ من المجتمعات الغربية نموذجاً للنظرة الثنائية المتعلقة بالتقليدية. والحداثة تتنازعها اتجاهات التباين المستمر فى البناء الاجتماعى والتخصص وتقسيم العمل، إلى جانب الامتثال للقواعد الأخلاقية الذى ينتج عنه تحول كامل للأنساق التقليدية.

إن تلك النظريات انشغلت بالكشف عن الاختلافات بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة بدلاً من الكشف عن أوجه التشابه بينهما، دون إعطاء أية أهمية تذكر لأسباب التخلف التى تعانى منها المجتمعات التقليدية، والتى على رأسها الاستعمار.

يعاب على تلك النظريات أيضاً تأكيدها على أن التحديث لايرد إلى صورة واحدة وطريقة واحدة موصلة إليها، وهى صورة المجتمع الغربى وطريق التقنية والتصنيع على النمط الغربى، بما يؤكد الاستغلال والتبعية للمجتمعات النامية.

التحديث السياسى:

التنظيمات السياسية على مختلف أشكالها تتحمل العبء الأكبر فى عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية. فالسلطات السياسية فى ظل عمليات التحول الإنمائى لاتستطيع البقاء محصورة داخل مجالات محددة سواء كانت تلك المتعلقة بالتشريعات أو الحجم المكانى للمناطق. لأن التحديث الحضارى يتطلب برامج فعالة للتحديث السياسى، والتى تأتى فى مقدمة عمليات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتى سأتناولها بشىء من التفصيل فيما بعد.

على أن من أهم جوانب التحديث السياسى هو تحقيق المساواة السياسية الكاملة بين أبناء المجتمع، دونما أى تمييز بينهم من ناحية الدين أو اللغة أو اللون، بالإضافة إلى تحقيق المشاركة السياسية الشعبية الكاملة فيما يتعلق بصنع القرار السياسى سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو القومى. وذلك لما لهذه المشاركة من أهمية كبرى سواء من حيث تربية الجماهير على ممارسة العمل السياسى، أو من حيث شعورهم بالمسئولية، أو من حيث أهميتها فى إنجاح الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية..[1] فالتحديث السياسى لايرتبط بشكل معين من أشكال الدولة أو نظام سياسى بعينه.

فالتحديث على أية حال ليس له نهاية، والاعتماد على عملية التحديث يعنى قبول حقيقة التغير المستمر، ونمو الأشكال المختلفة والأنماط المتخصصة والمتنوعة للتنظيم الاجتماعى، ففى المجال الاقتصادى نجد أن هذا النمو يمتاز بتخصص أكبر فى الأنشطة الاقتصادية ونمو وتعدد أسواق العمل والبضائع والعملات، والتى ينتج عنها فى التنظيم الاجتماعى نمو فى عدد السكان فى المناطق الحضرية، وذلك لوجود الأنماط المتخصصة لمختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية والمهنية، والتى تسهم بطريقة أو بأخرى فى تركز وتوسع المشروعات، مما يعطى مجالاً وحركة أوسع للفرد سواء أكان فى مجال صقل القدرات والمواهب أم فى مجال اختيار العمل المناسب لتلك المواهب والقدرات. فالنشاط الاقتصادى الدولى يسير قدماً نحو تحديد أنماط النشاط والإنتاج الاقتصادى القائمة على التخصص والاختيار، حتى يكون بمقدوره أن يكفل

1- إسماعيل سعد، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص 113.

إنتاجية عالية للأفراد وعلاقات عمل خالية من الاستغلال قائمة على أساس مبدأ الشراكة لا الأجرة.

أما فى المجال السياسى فإن التحديث يمتاز بنمو البناء السياسى والذى يعدّ أكثر تمايزاً، وذلك من خلال النمو المستمر للمشاركة السياسية الفاعلة، والتى تشمل الأنشطة التشريعية والإدارية والسياسية، وبالانتشار العام والمستمر لتوزيع القوة السياسية القائم على مؤتمرات شعبية تقرر ولجان شعبية تنفذ فيما يخص التحديث فى المجال الثقافى، فإنه يمتاز باختلاف له صفة التزايد بين المظاهر الرئيسية لأنساق الثقافة والقيم المتمثلة فى الدين والفلسفة والأيديولوجيات، وارتبطت هذه التطورات ارتباطاً شديداً بالتوسع فى وسائل الاتصال والتدخل المتزايد فى علاقات الجماعات بعضها ببعض، إلى جانب تنامى الوعى الجماهيرى على كل المستويات وفى جميع المجالات.

فالتنمية فى جوهرها عملية تسعى إلى تحقيق التوازن بين مايتطلع إليه الناس، ومايمكن تحقيقه بالفعل فى ظل الإمكانات المتاحة. فهى عملية ليست مقصورة على المجتمعات المتخلفة، بل تمتد لتشمل نواحى كثيرة من حياة المجتمعات المتقدمة، باعتبار أن العديد من علماء الاجتماع والاجتماع السياسى يشيرون إلى عدم ملاحقة الجانب الأخلاقى ونسق القيم السائد إلى التقدم التقنى السائد فى المجتمع، والذى بدوره أدى ويؤدى إلى خلل فى حياة المجتمع.

وهذا يعنى بطبيعة الحال إلى أن هناك حاجة ماسة لتحقيق التوازن بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. فعملية التنمية على أية حال عملية مستمرة تشمل كل المجتمعات مادام هناك تطلعٌ إنسانى، والذى نتج عنه بالضرورة إيجاد برامج للتنمية والتطوير.

مايجب أن نؤكده هنا هو ضرورة أن يتفق مسار ومتطلبات ومنطلقات وأساليب التنمية مع ظروف كل مجتمع، ويجب الحذر التام من نقل النماذج الجاهزة للتنمية.

التنمية:

إنه من الضرورى قبل أن نعرض لنماذج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن نتعرض لمجموعة من الملاحظات المتعلقة بالتنمية، والتى منها:

مفهوم التنمية يتضمن مجموعة من الأحكام المعيارية ومقياساً معينًا للقيم، فالاقتصاديون قد يعدّون الرغبة فى رفع المستوى المعيشى وزيادة الدخل القومى والفردى مسائل بديهية. إلى جانب ذلك نجد أن علماء الاجتماع السياسى يعدّون الرغبة فى إرساء قواعد لحرية الفكر والرأى والمشاركة السياسية من المسائل البديهية أيضًا. وهذا بدوره ينطبق ويسرى على كل المجالات الأخرى.

لكننا فى المقابل نجد أن بعض الدراسات التى أجريت فى مجال علم الاجتماع العام أثبتت عكس ذلك، فوجد أن الكثير من المجتمعات التقليدية قد رفضت أو رفض الأهالى فيها التقنيات الحديثة وأساليب ووسائل الإنتاج الحديثة، إلى جانب أن بعض المجتمعات القروية فى البلدان النامية قد رفضوا الأساليب الديمقراطية التى هى على النمط الغربى فى الحكم وفضّلوا الأساليب التقليدية[1].

هذا يؤكد على أن تنمية وتحديث المجتمع من الوسائل التى لاتتوقف على إمكانات التنمية الاقتصادية فقط، ولكنها تتشعب إلى تصور أعضاء المجتمع وتطلعاتهم ونظام القيم السائد ونوعية القيادة السياسية وطبيعة بناء القوة داخل هذا المجتمع أو ذاك، لأن تحقيق التنمية فى مجالاتها المختلفة مرهون بالتعرف على أوجه القصور، والتغلب عليها فى نسق القيم وبناء القوة ونموذج الشخصية وغيرها من العوامل التى سبق التعرض لها.

التنمية الاقتصادية:

يشير هذا المفهوم إلى توظيف مختلف العوامل والإمكانات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومى من خلال الإنتاج[2]، وكل المهتمين بعملية التنمية الاقتصادية أرجعوها بشكل متواز مع تحقيق التقدم الصناعى والدخل القومى ومتوسط دخل الفرد المحقق فى الدول المتقدمة، على اعتبار أن التنمية تهدف فى جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وهى بهذا المعنى تعدّ غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. وإذا ما جاز بالمدخل السائد الآن، لقياس التنمية الاقتصادية المحققة

1- حسين أحمد رشوان، التغير الاجتماعى والتنمية السياسية، المكتب الجامعى، الإسكندية، 1997 ، ص 133.

2- حسن إبراهيم، التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996 ،ص 95.

والذى سآتى إلى ذكر مساوئه لاحقًا، فإن مسئولية وواجب الدول النامية، هى إيجاد طرق وأساليب فاعلة، تمكنها من اللحاق بالعالم المتقدم صناعيًا على وجه العموم، حتى تتمكن تدريجيًا من تقليص الفجوة بينهم وبينه.

فالدولة التى تكون قد حققت مستوى معتبرًا من النمو، هى تلك الدولة التى استطاعت أن تحقق ألفى دولار، أو أكثر لمتوسط دخل الفرد، على أن هذا المقياس، قد صمم أصلاً لترويج سلعهم الاستهلاكية والكمالية، لأنه فى حالة انخفاض متوسط دخل الفرد عن ذلك فى الدول النامية، لن يتمكن من شراء سلعهم الاستهلاكية، وبذلك يضمنون سوقاً استهلاكية لمنتجاتهم لا أكثر. الأمر الآخر أو المقياس الآخر هو ذلك المتعلق باستطاعة الدولة تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعى إنتاجى قادر على توفير الغذاء الضرورى لمواطنيها، إلى اقتصاد صناعى حضرى بكل ماله من تبعات، سواء أكانت متعلقة بنقل أم استيراد التقنية، أم المشاكل الاجتماعية، والأمراض الناتجة عن الحضرية.

على أية حال، هناك مؤشرات أخرى دالة على تحقيق النمو، كذلك المتعلقة بتحسين وإنجاز مشاريع البنية التحتية، كالطرق والكهرباء والأدوات والآلات الميكانيكية اللازمة للتحول إلى الصناعة، إلى جانب رأس المال اللازم لتحويل هذه المشاريع التى هى بالضرورة، ستكون فاعلة بطريقة أو بأخرى، من أجل تحسين مستوى حياة الأفراد، إلا أننى فى هذا المجال، أعتقد اعتقاداً جازمًا بأن الدول التى هى فى طور النمو لن تحقق أى مستوى معتبر من التنمية الاقتصادية، مالم توظف إمكاناتها الذاتية فى ذلك سواء أكانت بشرية أم مادية، لأن استيراد القوالب الجاهزة يجعل تلك الدول تدور فى فلك التبعية، الأمر الذى يحولها، كما أشرت، إلى سوق استهلاكية لمنتجات العالم الرأسمالى، أو إلى منتج للعمالة الرخيصة الذى قد ينتج عنه فقدانها لسيادتها، فبدلاً من أن تقلل الفارق بينها وبين الدول المتقدمة، تزداد فيها البطالة، وتكتظ مدنها بالسكان الريفيين، الذين تركوا الزراعة بحثًا عن العمل فى المصانع الموجودة فى المدن.

لقد استخدم علماء السياسة والاقتصاد السياسى إلى جانب بعض الاجتماعيين، استخدموا مقياسًا تجريبيًا للتنمية، فتحدثوا عن توضيح المرحلة الانتقالية بين التخلف

والتنمية، وهذه المرحلة التى اصطلح على تسميتها بنقطة الانطلاق، والتى يصلها المجتمع عندما يتم التغلب على معوقات التغير والتحديث، ويتم فيها القضاء على المقاومة التقليدية التى تقف أمام الانطلاق الاقتصادى، تم التأريخ لهذه المرحلة فى البلدان النامية بفترة الستينيات من القرن العشرين، أى تاريخ استقلال جل البلدان والدول التى كانت مستعمرة من قبل الغرب الاستعمارى. فقد حملت هذه الفترة آمال وطموحات كبيرة للتنمية فى كل المحافل الدولية، الأمر الذى جعل الأمم المتحدة اعتبار تلك الفترة فترة للتنمية، وركزت على الدراسات والتوصيات المختلفة حول الوسائل الفعالة لتحقيق التطور والحداثة.

على أن هذا النشاط والهمة قد تحطم على صخرة الواقع، وتدريجيًا بات واضحًا أن الهوة بين مايسمى بالعالم المتقدم والعالم النامى لم يتقلص.. وفى المقابل زاد الفارق مع تقدم الوقت، والأكثر من ذلك نجد أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى أن الفارق بين الدول الغنية والفقيرة لن ينتهى مادامت أنماط التفاوت فى التوزيع العالمى للثروة، والقوة العسكرية إلى جانب الاحتكار التقنى، بقيت مستمرة من قبل الإمبريالية العالمية، بالإضافة إلى المخاطر البيئية والاجتماعية والنفسية فى هذه الفترة، التى اصطلح على تسميتها (مابعد الصناعية)، والمتمثلة فى التلوث البيئى والأقليات والاغتراب وارتفاع معدل الجريمة والتفكك العائلى، الأمر الذى حدا بمجموعة من الباحثين والمهتمين على التنبيه إلى المخاطر الناتجة من تلك المشاكل على الدول المتقدمة والتى صاحبها، فى نفس الوقت، محدودية النمو فى الدول النامية. لأجل ذلك نجد أن مدرسة الاقتصاد السياسى تدعو إلى المضى بخطى واثقة فى النمو الاقتصادى، حتى وإن كان بطيئًا، على أن يوزع ناتجه توزيعًا عادلاً، فى حين مجموعة من علماء الاقتصاد يعبرون على أن الحاصل الكلى للنمو وحده، ليس مؤشراً فاعلاً لأداء أى مجتمع من المجتمعات. وقد كانت وجهة نظرهم، على الرغم من أن السعادة أمرٌ نسبى، إلا أنها يجب أن تطول القاعدة العريضة، وأن توزع الثروة توزيعاً عادلاً، حتى نستطيع بعدها القول: إن هذه الدولة قد حققت نموًا معتبراً، وأن أداتها السياسية فاعلة.

إن نموذج التنمية الاقتصادية الذى على الدول النامية اتباعه، يجب أن يكون

مختلفاً عن النموذج الغربى، فالتنمية الاقتصادية لهذه المجتمعات يجب أن تستند إلى خطط يصنعها المجتمع وفقًا لما يحتاجه بالفعل، وأداتها فى ذلك ملكية تامة لمقدراتها، والمتمثلة فى هذا الجانب فى امتلاكها لثروتها. إن النظرية العالمية الثالثة «فكر معمر القذافى»، فى جزئها الثانى (حل المشكل الاقتصادى) حددت الأسس والمبادئ التى يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادى العالمى لكى تتحقق التنمية الاقتصادية المبتغاة على هذا النحو:

1- النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى الجديد الذى تبشر به النظرية العالمية الثالثة، هو نشاط إنتاجى يهدف بالدرجة الأولى إلى إشباع الحاجات. إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع[1]. هذا لايعنى بأى حال من الأحوال، أن الادخار غير مسموح به، بل على العكس فإذا ما ادخر أحد الأفراد من حاجاته ومن إنتاجه الذاتى، دون استغلال أو سرقة لحاجات ومجهودات الآخرين، فلا بأس بذلك.

2- إن سعادة وحرية الإنسان تكمن فى تحرير حاجاته، وأن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر فى حاجاته.. ففى الحاجة تكمن الحرية. ووطأة الحاجة تؤدى فى جل الأوقات، إلى استعباد إنسان لآخر، كذلك الاستغلال نجد أن سببه الحاجة، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما فى حاجة الإنسان. من هنا نجد أن النظام الاشتراكى الجديد[2] قد أتى ليحرر حاجات الإنسان المادية والمعنوية، الأمر الذى نتج عنه تحقيق حريته.

3- إلغاء نظام الأجرة وقيام نظام الشركاء، فنظام الأجرة يقوم على استغلال أرباب العمل للعمال، إلى جانب أن نظام الأجرة يخلق نوعًا من عدم المساواة الذى يؤدى إلى خضوع العمال إلى أرباب العمل. إن الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد، إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذى يستأجره[2]. من هنا نجد أن خلاص الأجراء من الظلم والعبودية، يتمثل فى قيام نظام الشركاء الذى

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 95.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره ،ص 90.

3- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص77.

تتحقق فيه آدمية الإنسان، وتنتفى فيه تلك العلاقة الظالمة الموجودة بين العامل ورب العمل، لأن الجميع يصبح شريكًا فى الإنتاج، الأمر الذى ينتج عنه اختفاء كل المشاكل الاقتصادية، كالزيادة فى الأسعار وتخفيض الإنتاج وظاهرة البطالة، إلا أنه فى نظام الشركاء يزداد الإنتاج لتزداد الحصة ليتم الإشباع الأمثل للحاجات.

4- المساواة بين عناصر الإنتاج، ذلك أن عناصر الإنتاج مهما تعددت فهى لاتخرج عن كونها ثلاثة عناصر أساسية، هى مواد إنتاج ووسيلة إنتاج ومنتج، وهى متساوية من حيث أهميتها فى العملية الإنتاجية، لأنها لاتتحقق إلا بوجودها، لأجل ذلك فإنه يجب أن تكون متساوية الحصص، وفقًا للقاعدة الطبيعية للمساواة[1].

5- فى المجتمع الاشتراكى الجديد يتم القضاء على كل مظاهر الاستغلال وعوامله المتمثلة فى الأجرة والاتجار والإيجار.

6- الملكية، فالنظام الاشتراكى الجديد عرض حل مشكلة الملكية على النحو التالى: الحاجات الضرورية كالسكن والمركوب والمعاش.. وجب أن تكون ملكيتها خاصة ومقدسة.. ملكية وسائل الإنتاج يجب أن تتم فى حدود إشباع الحاجات، وفى حدود القدرة والجهد الخاصة لاستعمالها.. ملكية اشتراكية يكون فيها المنتجون شركاء فى الإنتاج لا أجراء، ولما للأرض من أهمية أوضح النظام الاشتراكى الجديد بأن الأرض ليست ملكاً لأحد، ولكن لكل إنسان الحق فى استعمالها، والانتفاع بها فى حدود مقدرته، وإشباع حاجاته دون استغلال للآخرين.

7- النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى الجديد إما أن يكون إنتاجيًا، ويكون فيه العمال شركاء لا أجراء، كما أوضحت سلفًا.. وإما أن يكون خدمةً عامة يؤديها الفرد إلى المجتمع، ومقابل ذلك يتكفل المجتمع بإشباع حاجات من يقومون بأدائها.. وإما أن يكون منتجاً لصالح نفسه دون استغلال للغير وفى حدود إشباع حاجاته.

فى اتباع وتطبيق هذه المبادئ تتحقق التنمية الاقتصادية الفاعلة، لأنها غاية النشاط الاقتصادى فى المجتمع الجماهيرى.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 82.

التنمية السياسية:

كثر الحديث فى السنوات الأخيرة عن التنمية السياسية، للإشارة إلى مجموعة من العمليات الاجتماعية والحضارية الجارية والمستهدفة داخل الدول النامية، وإتاحة فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع من خلال التنظيمات السياسية الديمقراطية. على أن أساليب المشاركة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر فى حين أنه فى الواقع لانجد للديمقراطية إلا أسلوباً واحداً ونظرية واحدة.. فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية[1]. على أننى بعد أن أعرض وجهات النظر المختلفة فى هذا المجال، سأتناول الحل النهائى لمشكلة أداة الحكم التى تناولتها النظرية العالمية الثالثة فى فصلها الأول.

على أنه مهما كان نوع التنمية السياسية المبتغاة، يجب أن تقوم وتقدم حلولاً لمشاكل الجماهير، فعلى المجتمع المدنى والدولة على وجه العموم، القيام بدورها بكفاءة عالية، التى منها: تحقيق الأمن لأفرادها، ورفع مستواهم المعيشى، ومواجهة المشكلات الداخلية، وحل الصراعات المحلية، وتحقيق العدالة فى توزيع الثروة الاقتصادية وتحقيق مستوى معيشى مناسب لأفرادها.

على أية حال، فى مجال التنمية السياسية، هناك جدل واختلاف واسع فى وجهات النظر التى تناولتها، فهل النظام البرلمانى والجمهورى الغربى يعدّ أكثر النظم السياسية تطوراً؟ أو هل النظم الشيوعية، التى تسمى فى بعض الأحيان بالاشتراكية، تقدم لنا نموذجًا مثاليًا لشكل الحكومات؟ أو هل النظام الجماهيرى الديمقراطى القائم على سلطة الشعب، والمشاركة السياسية التامة للجماهير يقدم لنا الحل النهائى لمشكلة أداة الحكم؟ هل علينا، نحن شعوب الدول النامية، أن نعدّ النظم السياسية، على مختلف أنواعها، والسائدة فى العالم الغربى تمثل نموذجًا عصريًا للدول النامية للاقتداء به؟!. وكما هو متوقع فالغرب والشرق على حدٍ سواء، فى دعواهم وكتاباتهم وتراثهم الفكرى، يمجدون نماذج وأنظمة الحكم السائدة لديهم، والأكثر من ذلك نجدهم يصنفونها على هرم الحضرية. متناسين أن الآخرين أيضًا، لديهم موروثهم الحضارى الذى يجعلهم يتمسكون باختياراتهم.

«الموند» و«باول» اللذان أسهما إسهاماً جديراً بالملاحظة فى إثراء حقل التنمية

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 48.

السياسية، عدّا الوظائف المختلفة والتخصص للوكالات والفروع الحكومية، إحدى المظاهر المهمة فى التحضر، فنجدهما يعتقدان أن المجتمعات الأكثر بدائية هى تلك المجتمعات التى تتعدد فيها الوظائف للقائمين عليها. فهم يقومون بكل شىء[1]. على أننى أتساءل، إن كان مايعتقدانه صحيحاً، لماذا لم يوضحا خصوصيات تلك النظم؟ وماهى الأسباب التى دعت إلى ذلك؟ ولماذا هذا المقياس؟ باعتبار أن الظواهر الاجتماعية، بما فيها الظاهرة السياسية، لاتحتمل هذه الأحكام القيمية المتحيزة. إلى جانب ذلك نجدهما يعتقدان أن المجتمعات المتقدمة هى تلك المجتمعات التى لديها تخصص فى الوظائف الموكلة إلى الأفراد والمؤسسات المتخصصة، لأنهما يعتقدان أن هذا التوزيع يسهم فى عملية صنع القرار الجماعى ويحد القرار الفردى، متجاهلين عن قصد أو غير قصد، أن القرار الحزبى هو فى مجمله فردى حتى وإن كان ليس فرداً، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق، لأنه يتكون إما من ذوى المصالح الواحدة.. أو الرؤية الواحدة.. أو الثقافة الواحدة.. أو المكان الواحد.. أو العقيدة الواحدة[2]. على أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن التخصص وتقسيم العمل، حتى فى العالم الذى يعتقدان أنه بدائى، لديه آلية لتوزيع المهام والاختصاصات القائمة على التجربة وتراكمية الخبرة.

فى المقابل نجد الشيوعيين يرفضون الوصف والتوصيف الرأسمالى، ويعدّون أن التنمية السياسية وفقًا لذلك هى ضرب من الخيال، ويعتقدون أن نماذج النظم الاشتراكية للحكم هى تجسيد للعنصرية، فنجدهم يرفضون المذهب الرأسمالى الحر السائد فى الغرب، ويصورونه على أنه تمثيلية يدفع ثمنها العمال. إلى جانب ذلك يشيرون إلى أن اهتمامات العمل الكبيرة فى العالم الغربى، قد أدت إلى فساد النظم السياسية، بما فيها الأحزاب السياسية والنظم والمؤسسات الحكومية الأخرى.

وعلى الرغم من أن الشعوب فى الغرب تواصل انخداعها بوهم الحرية ومحدودية مشاركتها فى النظام السياسى. لكن الحقيقة والكلام مازال للماركسيين، أن هذا الأمر لايمس أصحاب رؤوس المال الكبيرة الذين هم فقط لديهم فرصة للعب أدوار سياسية

1- بوتومور، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره ، ص 63.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره ،ص 19.

مهمة، بل نجدهم يذهبون إلى أبعد من ذلك، نجدهم يجادلون بأن التشريعات الغربية تعكس اهتمامات الفئات الغنية التى تجنى الفوائد الطائلة من خلال الشركات والمؤسسات المالية الرأسمالية، ويتجاهلون مطالب ورغبات وحاجات العمال الأجراء. لأجل ذلك هم يطرحون بشدة حتمية وضرورة الثورة فى الغرب الرأسمالى، باعتبارها إحدى العوامل المهمة إذا ما أراد العمال والفئات الكادحة إيجاد مجتمعات مقامة على العدل، على أساس من الكل حسب قدرته، إلى الكل حسب حاجته. لأول وهلة تبدو هذه الثورة مقبولة لأنها تحقق العدالـة، ولكن ماهى ضمانة ألا تسيطر فئة قليلة التى فى الغالب تكون الحزب الشيوعى الذى فى ظاهره يمثل إرادة العمال؟ الأمر الذى ينتج عنه إدارته للدولة وجل الشواهد الماضية تشير إلى إدارته للدولة بطريقة ديكتاتورية، هذا سيجعل من الثورة التى أنشأت الدولة غنيمة لتلك الفئة. لأنه من الناحية التطبيقية وكما أشرت، فإن الأحزاب الشيوعية أصبحت مؤسسات حكومية دائمة. فتجاهلت الحقوق المدنية والحريات، إلى جانب تبنيها لنمطية النمو الثابت لبيروقراطية الدولة، إلى جانب أنها جعلت من أولوياتها التقدم الصناعى والمحافظة على نظامها السياسى فى مواجهة تأثير الرأسمالية الغربية الإمبريالية، الأمر الذى صدق معه أن الاشتراكية لم تتحقق بعد لكى نقول إنها انهارت.

ومن أهم الانتقادات التى وجهت إلى المسار الاشتراكى، أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج وضمان أجور العمال والعمل قد أسهمت فى الحد من القوة الاقتصادية فى الإسهام بطريقة فعالة فى نوعية الإنتاج، وتحسين المستوى الاقتصادى بما يحقق عائداً إلى جانب أثره فى محدودية النمو الاقتصادى نفسه، وتدنى مستوى الخدمات والسلع المنتجة.

فى هذا الخضم دول العالم النامى تسعى جاهدة للحفاظ على هويتها، والحد من سيطرة الأيديولوجيات الشرقية والغربية على حد سواء، فى مجاليها الثقافى والسياسى. فهى تأمل أن تطور نظماً وأنواعًا من السلطة التى تتلاءم مع اقتصادياتها الضعيفة بفعل الغرب الإمبرًيالى ومؤسساته المالية، لأجل ذلك وببعض الإستثناء نجد أنماط الحكم فى الدول النامية تتذبذب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

فالمشكلة الرئيسية فى الدول النامية، هى أنها تخلفت إلى حد ما عن التطور الاقتصادى، بالمقارنة بذلك الذى حدث فى الدول الصناعية، فالازدحام السكانى، وضعف الإنتاجية وضعف التبادل التجارى وتغلغل النفوذ الأجنبى، أصبحت من السمات المرافقة والثابتة للدول النامية. الأمر الذى جعل من تعريف الدول العصرية يختلف باختلاف المعطيات الخاصة بالفكر السياسى السائد والموروث الثقافى إلى جانب الحجم والموقع، على أننى أعتقد جازماً أن الدولة العصرية التى ستسود القرن القادم هى الدولة القومية، التى أسسها المعنوية: اللغة والدين والتاريخ، وأسسها المادية: المصالح الاقتصادية الواحدة والأصل والعرق.

فالثقافات الوطنية فى كل المجتمعات تنهج فى تعريفها للعصرية السياسية وفقا لنسقها القيمى السائد. فاختيار النموذج المثالى للنظام السياسى من وجهة نظر علماء السياسة والتنمية السياسية، يعتمد على الفلسفات المحلية والقيم المنظمة، فبعض الدول وأعنى هنا الدولة النامية، تفضل النموذج الغربى الرأسمالى، فى حين الأخرى تفضل النموذج الشرقى الشيوعى. إلا أننا هنا نعتقد أن النموذج الذى يعتمد على إرث الإنسانية فى معاناتها وكفاحها من أجل الخلاص من أنظمة الحكم التقليدية، وهو المتمثل فى النظرية العالمية الثالثة الفصل الأول (حل مشكلة أداة الحكم).

فالديمقراطية فى الكتاب الأخضر ترتبط بالشعب، وترفض أى شكل من التدخل بين الشعب والسلطة، لأجل ذلك عدّت هزيمة الديمقراطية هى هزيمة الشعب للشعب نفسه، وأن احتلال أى أداة من أدوات الحكم سواء أكان مجلساً نيابيّا أم حزباً أم طائفة أم طبقة هو بمثابة الوسيطة بين الشعب والسلطة والذى ينجم عنه فى واقع الأمر إسقاط للديمقراطية الحقيقية. فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ولا المجلس النيابى التى يتباهى الغرب بأنها أفضل الأشكال لتحقيق التنمية السياسية للمجتمعات النامية.

إن قيام المجتمع الجماهيرى على أنقاض أدوات الحكم السائدة فى عالم اليوم تشكل اختيارًا تاريخيّا على طريق حل مشكلة أداة الحكم، والتى تعدّ من المشكلات السياسية الجوهرية التى تواجه البشرية. إن هذا المجتمع ـ أى المجتمع الجماهيرى ـ والذى يمثل حلم البشرية لتحقيق التنمية السياسية القائمة على المشاركة السياسية

الكاملة، ويتم فيه تدمير كافة أشكال الاحتكار حتى يتسنى للإنسان أن يكون حر الإرادة متحررًا من كافة أدوات القهر السياسى، ويمارس سيادته وسلطته من خلال المؤتمرات الشعبية التى تعدّ الأسلوب العلمى والصحيح لممارسة الديمقراطية المباشرة.

فالديمقراطية المباشرة سلطة الشعب ليست أسلوب حكم فقط، ولكنها أسلوب بنائى متكامل، فالمؤتمرات الشعبية هى الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية.

إن أى نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديمقراطى. إن كل أنظمة الحكم السائدة فى العالم الآن ليست ديمقراطية مالم تهتد إلى هذا الإسلوب. المؤتمرات الشعبية هى آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية.

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هى الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية[1].

إن الحل الذى تقدمه النظرية العالمية الثالثة للمشكل السياسى ولتحقيق تنمية سياسية فاعلة يشعر فيها الإنسان بآدميته ويحافظ فيها على كرامته ويمتلك فيها مقدراته المتمثلة فى السلطة والثروة والسلاح، ليس حلاً (يوتوبيا) خياليًا بل إنه نتاج الفكر الإنسانى الذى استوعب كل التجارب الإنسانية من أجل الوصول إلى الديمقراطية، وهى الثمرة النهائية للكفاح من أجل الديمقراطية(*).

التنمية الاجتماعية:

اختلف المفكرون الاجتماعيون فى تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه، فيرى بعضهم أنها عملية توافق اجتماعى، فى حين نجد فريقًا آخر يرى أنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن، أو باعتبارها عملية تتم فيها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو باعتبارها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات المختلفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر.. نجد أن المهتمين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه الخصوص تعنى التنمية الاجتماعية لديهم بأنها عملية يتم فيها تحقيق التوافق الاجتماعى لدى أفراد المجتمع.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره ،ص 45.

(*) انظر الفصل الخاص بالنظم السياسية فى هذا الكتاب.

كما أنها تعنى لدى المختصين بالعلوم السياسية والاقتصادية بأنها الوصول بالإنسان إلى حد المعيشة أو مستوى لاينبغى أن يقل عنه باعتباره حقّا لكل مواطن تلتزم الدولة والمجتمع بتوفيره، تتكاثف فيه كل الجهود والإمكانات المتاحة للمحافظة عليه.

على أنها لدى المصلحين الاجتماعيين تعنى توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب والدخل الناتج عن ذلك العمل، إلى جانب الأمن والأمان الاجتماعيين والتمتع بكل الخدمات الاجتماعية المعنوية.

نخلص من هذا إلى أن التنمية الاجتماعية، هى عبارة عن عمليات تغير اجتماعى تلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه، هادفة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد[1].

فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد عملية تقديم الخدمات، وإنما تشتمل على العديد من الجوانب، منها أنها عملية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التى لم تعد لها الكفاءة لمجاراة الحياة العصرية على مختلف مستوياتها، إلى جانب أنها تقيم بناءً اجتماعيّا جديدًا ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، وتسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

على أية حال هناك جدل قائم حول مفهوم وأهداف التنمية الاجتماعية هو أعظم بكثير من ذلك الذى نجده يتناول التنمية السياسية والاقتصادية، فكيف يتسنى لنا أن نفرق بين مايسمى بالمجتمعات المتقدمة وتلك غير المتقدمة أو التى هى فى طور النمو؟

الثقافة الغربية الإمبريالية فى جل الأوقات جاهزة لتقديم عروضها الخاصة بالتفرقة. فهم يعتقدون أن المجتمعات التى هى فى طور النمو هى مجتمعات بدائية ومتخلفة، والمجتمعات المتقدمة هى تلك المجتمعات العصرية الصناعية. فالمجتمعات البدائية، والكلام مازال كلامهم، تمتاز بالمؤسسات غير الرسمية وبتمركز القوة فى يد فئة قليلة، وغياب المشاركة السياسية وتفشى ظاهرة الأمية، والعيش فى جماعات محلية مغلقة، وارتفاع نسبة المواليد والوفيات وتدنى وانعدام الحراك الاجتماعى والجغرافى. فى المقابل نجد المجتمعات العصرية المتقدمة تمتاز بالمؤسسات الرسمية

1- محمد أحمد الزغبى، علم الاجتماع والبلدان النامية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1995 ، ص 174.

المتخصصة وارتفاع مستوى المشاركة السياسية، وانخفاض نسبة الأمية إلى جانب تعقد ورسمية العلاقات الاجتماعية.

فى مجال التنمية الاجتماعية استخدم المهتمون مصطلحات ومقاييس، مثل: الحضرية، والحراك الاجتماعى، والتكامل والبناء الاجتماعى كخصائص لأنظمة التنمية الاجتماعية. وعلى أساسها صنفوا المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة ومجتمعات بدائية متخلفة فعدّوا الدول الصناعية هى أقرب إلى المجتمعات المتقدمة، وأن هناك نوعًا من التكامل والاندماج الضرورى للنشاطين الزراعى والصناعى، وأن الخصائص المشار إليها توجد بطريقة أو بأخرى فى كل المجتمعات سواءكانت متقدمة أو نامية أو هى فى طور النمو.

على أية حال هذه التفرقة تقود إلى العديد من الاختلافات، فعلى سبيل المثال: هل المجتمعات آكلة لحوم البشر أكثر تخلفًا فى الخصائص الاجتماعية من تلك المجتمعات التى يموت فيها البشر بأعداد هائلة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل[1]؟

هل الوحدة والأنانية والاغتراب الناتج عن الأسرة الزواجية أفضل من الأسرة الممتدة حيث نجد الأجداد يعملون كمربين للأحفاد إلى جانب ما يمثلونه من أوجه التسلية والترفيه لهم؟ الأكثر من ذلك ما الذى يجعل الفرد يفضل التلوث والاغتراب فى الأحياء الفقيرة الملحقة بالمدن الصناعية عن الحقول المفتوحة والجو النظيف فى قرية زراعية حتى وإن حسب تصنيفهم متخلفة؟!

هنا لا أرغب فى أن أترك انطباعاً بأن الدول الصناعية هى دول متخلفة اجتماعيّا، وأن المجتمعات ذات الاقتصاديات غير الصناعية هى مجتمعات متقدمة اجتماعيّا. إلا أنه فى الحقيقة لابد من الإشارة إلى أن المجتمعات الإنسانية تدفع ثمناً باهظاً ومعاناة جمة فى تحقيقها لبرامج التنمية فيها، وعلى وجه الخصوص التنمية الاجتماعية.

1- هارلد نوبيرت، النظام الجديد ومشاكل العالم الثالث، ترجمة محمد الزغبى وآخرين ، دار الطليعة، بيروت، 1996، ص 27.

على أن هذه المعاناة لاتخلو منها المجتمعات التقليدية. لأجل ذلك لايجب بأى حال من الأحوال أن نقارن النمو بالصناعة فقط ونتجاهل مجموعة أخرى من العوامل الأساسية مثل: المشاركة السياسية الفعالة، والمستوى الصحى والتعليمى، إلى جانب كوكبة أخرى من الحقوق الإنسانية التى يتم تجاهلها عن طريق القصد فى جل المجتمعات الصناعية التى عدّت متقدمة، فلكى تؤتى التنمية الاجتماعية ثمارها لابد من إيجاد نظام سياسى أساسه الاحترام التام للعلاقات الاجتماعية المكونة للأنساق الاجتماعية.

إن النظرية العالمية الثالثة فى فصلها الثالث الركن الاجتماعى تتناول التاريخ الإنسانى على أساس أنه حركة جماعية، أى حركة أقوام يرتبط بعضهم بعلاقات اجتماعية بدءًا بالعلاقات الأسرية، ثم القبيلة، ثم الأمة وعلاقاتها القومية.. فالرابطة الاجتماعية لها أهمية ودور فى تحريك التاريخ الإنسانى باعتبارها هى الرابطة الوحيدة التى تتوفر لها النشأة بين بنى البشر، وهى القائمة والدائمة بالوجود نفسه، فالبناء الطبيعى للمجتمعات البشرية يتكون من الأسرة والقبيلة والأمة، وكلٌّ منها نسق اجتماعى يقدم للفرد الحماية والأمان. إن تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية وبناء نظام سياسى متعارض مع الوضع الاجتماعى هو بناء مؤقت سيتهدم بحركة العامل الاجتماعى لتلك الجماعات، أى الحركة القومية لكل أمة.

فالدولة القومية هى الشكل السياسى الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعى الطبيعى، وهى التى يدوم بقاؤها مالم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها أو أن يتأثر تكوينها السياسى كدولة بتكوينها الاجتماعى كقبائل وعشائر وأسر[1]. إنِ فى تحقق ذلك تجد التنمية الاجتماعية البيئة المناسبة لتحقيقها، فالتنمية الاجتماعية ليست عملية سطحية تتضمن تغيراً شاملاً من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها فى خلق مجتمع متجانس.

أما فيما يخص النظام التعليمى، فإن أساليب التعليم السائدة الآن وبدعم من الأنظمة الإمبريالية الغربية تعمل على احتكار العلوم والمعارف وحجبها عن الغير إلا بالقدر الذى يخدم مصالحها، وهذا بدوره يمثل عائقاً أساسيّا لتحقيق التنمية

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره ، ص 140.

الاجتماعية فى البلدان النامية. إن المجتمعات التى تمنع المعرفة والتى تحتكرها هى مجتمعات رجعية متعصبة معادية للحرية[1].

فالنظرية الجماهيرية تؤكد أن المعرفة حق من حقوق الإنسان، وأن مبدأ الحق فى الحصول على التعليم يجب أن يكون مكفولاً للجميع وترك الحرية للأفراد فى الاختيار كلٌّ حسب قدراته وميوله.

فالمعرفة حق طبيعى لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منها بأى مبرر، إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك[2].

من هنا نجد أن الخطط التعليمية المقامة على أسس النظرية الجماهيرية لابد لها من أن تحتل الأولوية، فلكى يكون التعليم، فعالاً يجب أن يضع المجتمع الخطط والبرامج الكفيلة بتوفير كل أنواع التعليم، فتمحى الأمية ويرتفع المستوى الصحى وتتمكن من مواجهة التحديات التى تواجهها فى مسيرتها نحو التقدم ونحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها.

على أن السؤال المثير للجدل فى مجال التنمية الاجتماعية، هو ذلك المتعلق بالثقافة والدين واللغة، بمعنى آخر الاختلافات العريقة، فهل المجتمعات المتقدمة، عرقيّا نجدها منسجمة أم لا؟ وهل الثقافة الجمعية مؤشر على التماسك الاجتماعى أو التفكك الاجتماعى؟ كيف تنظر الدول إلى الاختلافات المتعلقة باللهجات المحلية وهل هى تشجع على اللغة الرسمية. كيف تتعامل المجتمعات المتقدمة اجتماعيّا مع المجموعات العريقة التى تسعى وتناضل من أجل نيل استقلالها. من الواضح أنه ليس هناك نقطة تسهم فى تكوين الاختيارات بين التجانس الثقافى وعدمه. على أننى أوردت هذه النقاط ليس للتفاضل، ولكنها حالات نجدها شاخصة فى بعض الدول وغائبة فى أخرى، على أنه سواء أكانت الدول عرقيّا متجانسة أم لا فهى تعدّ متقدمة إذا ما كانت تحافظ على حقوق وحريات سكانها، وتتيح لهم فرصة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الدين يعدّ ركناً أساسيّا من أركان الشخصية للأمة وعامل من أحد العوامل

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 183. .

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 135.

المهمة فى خلق التجانس داخل المجتمعات المختلفة، فالقاعدة السليمة هى أن لكل قوم ديناً. والشذوذ خلاف ذلك، على اعتبار أن انطباق العامل الاجتماعى مع العامل الدينى يحصل معه الانسجام وتستقر حياة الجماعات وتنمو نمواً سليماً[1].

هذا بطبية الحال لايعنى عدم إمكان اشتراك أكثر من قوم فى دين واحد. إلا أن وجود أكثر من دين داخل الجماعة الواحدة قد يعرضها إلى الانقسام، وبالتالى يؤثر سلباً على تحقيق التنمية الاجتماعية المبتغاة.

كذلك نجد أن اللغة الواحدة تعدّ من العوامل المهمة فى صنع التقدم لأى مجتمع من المجتمعات، كما أنها وسيلة فاعلة لخلق التجانس. . فاللغة تعدّ جزءًا من التراث الثقافى ومعبرة عنه فى نفسه الوقت، فهى نتاج اجتماعى يمثل التجارب المتراكمة والراهنة والعواطف والمعانى التى يمكن نقلها، بالإضافة إلى أهميتها فى الإدراك الاجتماعى، والتفكير ومعرفة الذات والآخرين، وهى لأجل ذلك ضرورية للوجود الاجتماعى. فى هذا نجد أن البشرية مازالت حقّا متأخرة مادام الإنسان لايتكلم مع أخيه الإنسان لغة واحدة موروثة وليست متصلة، ومع هذا فإن بلوغ البشرية تلك الغاية تبقى مسألة وقت مالم تنتكس الحضارة[2].

فيما يتعلق بمسألة الأقليات فقد ظلت هذه المسألة منذ أقدم العصور تنتظر حلاً عادلاً وسليمًا، ولم تتمكن الأنظمة السياسية التقليدية من إيجاد حلول عادلة لمشكلة الأقليات، وهذا ناتج عن تجاهل الرابطة الاجتماعية للجماعات البشرية وقيام هذه الأنظمة السياسية على أساس متعارض مع الوضع الاجتماعى. فالنظرية العالمية الثالثة التى تدعو إلى قيام الدولة القومية على أسس سياسية واجتماعية متينة تحل فيها مشكلة الأقليات بحيث يتمتع الفرد بكامل حقوقه وحريته فى إطار المجتمع الجماهيرى من الناحية السياسية والاقتصادية. أما من الناحية الاجتماعية فالأقلية لها صفة اجتماعية ذاتية وليست قابلة للمنح أو الخلع[3].

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره ، ص 124.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 194. .

3- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره. ص 173.

هذا بالنسبة للأقلية التى لاقومية لها، أما الأقلية التى تنتمى إلى أمة فإطارها الاجتماعى هو أمتها، ولها الحق فى إنشاء دولتها القومية والشواهد كثيرة على انتصار العامل القومى فى يوغسلافيا السابقة الاتحاد السوفيتى السابق.

ونحن نتحدث عن موضوع التنمية الاجتماعية يجدر بنا أن نقدم توضيحاً مهمّا، وهو ذلك المتعلق بتقسيم العالم إلى متقدم ومتخلف، والذى ربما يقود إلى نوع من سوء الفهم بطريقة أو بأخرى. لنفرض أن كل الأقاليم وسكان المجتمعات الفقيرة وامكاناتهم الاقتصادية والمتعلقة بالثروة نادرة، الأمر الذى رتب مجموعة من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية هذا على وجه العموم، على أنه فى المقابل نجد أن هناك مناطق جغرافية وسكانية فقيرة جدّا فى المجتمعات المتقدمة، ومناطق غنية جدّا فى المجتمعات الفقيرة. لأجل ذلك فإن مشكلة التنمية نجدها ليست مقتصورة على التفاوت بين المجتمعات الفقيرة والغنية فى المجتمع الواحد.

باختصار هنا يجب علينا أن نقدم مقياس ومعيار التنمية الاجتماعية الذى يجب أن يكون كميّا ونوعيّا، حتى يتسنى لنا أن ننظر إلى التنمية الاجتماعية باعتبارها حالة رضاء عقلى ومعنوى أكثر منها حالة مادية يمكن ملاحظتها وقياسها. لأجل ذلك فإننا نعتقد أن أولئك الناس الذين بالإمكان اعتبارهم متطورين اجتماعيّا هم أولئك الناس الذين يشعرون بالسعادة. آخذين فى الاعتبار أن السعادة نسبية جدّا عندما يتعلق الأمر بقياسها وتقييمها. على أنه بالإمكان اعتبار المجتمعات المتقدمة هى تلك المجتمعات التى تتوازن فيها القيم المادية والروحية.

لأجل ذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن نجد تعريفًا واسعًا وفعالاً يميز بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

فالتنمية على أية حال فى معناها الحقيقى هى نشاط متصل ومتدفق يهدف إلى إنتاج تراكمات متزايدة من الإنجازات المادية والسلوكية يمكن للمجتمع النامى عند استخدامها أن يتخلص من قيود ومعوقات التخلف، وينطلق إلى مراحل النمو والتقدم الذى ينشده.

مايجب أن نؤكده فى نهاية هذا الكتاب هو أن العالم، كل العالم بحاجة ماسة إلى آلية تقدمية جديدة، لاتقوم على أساس النمو الاقتصادى غير المتكافئ، وازدياد

ثراء أقلية مقابل ازدياد فقر الأكثرية الساحقة من البشرية، والتقدم فى جانب واحد من الحياة على حساب الجوانب الأخرى، بل عن طريق الإضرار بنوعية فى جانب واحد من الحياة على حساب الجوانب الأخرى من الحياة بصورة عامة. إن التقدم المطلوب يجب أن يكون تقدماً تكامليّا لكافة جوانب الحياة بحيث يتوجه فى المقام الأول إلى تأمين حياة كريمة للناس والشعوب كافة فى الحاضر والمستقبل. إن مثل هذا التقدم التكاملى لايصبح ممكناً إلا بعد إزاحة ومن ثمّ إزالة أسباب وآثار المشكلات العامة، واللامساواة فى النمو وفى الحياة وهى أمور غير قابلة للتحقيق فى ظل اقتصاد السوق غير الخاضع لأى محددات.

إن الرافعة الأساسية لتنفيذ هذه الآلية المطلوبة فى التقدم، وكما أشرت سابقًا، توجد فى المنهج التكاملى الذى تقدمه النظرية العالمية الثالثة، وبهذا يمكن للبلدان التى لاتمتلك المستوى التقنى الإنتاجى وفق معايير الإمبريالية الغربية، أو تلك التى لاترغب فى أن تسلك طريقها، أن تغتنم الفرصة لكى تنهض وحدها بمسئولية تأمين حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية.

* * *